World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، 17 – 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2025

التوزيع: عام

التاريخ: 11 يوليو/تموز 2025

اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند7 من جدول الأعمال

WFP/EB.2/2025/7-A/10/DRAFT

المسائل التشغيلية – الخطط الاستراتيجية القطرية

لاتّخاذ قرار

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

مشروع الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لليمن (2026-2028)

المدة	1 يناير/كانون الثاني 2026 – 31 ديسمبر/كانون الأول 2028
التكلفة الإجمالية **للبرنامج**	2 449 083 732 دولارا أمريكيا
الدرجة على الإطار بشأن المساءلة عن النتائج*	2-3

* الإطار بشأن المساءلة عن النتائج هو نهج لقياس الأداء يتضمن تتبع البرامج والشؤون المالية ويقدم نهجا قائما على النتائج للبرمجة التي تركز على الأشخاص.

موجز تنفيذي

أدى النزاع الممتد وعدم الاستقرار الاقتصادي والصدمات الأخرى إلى دفع ملايين الأشخاص في اليمن إلى الفقر المدقع وإلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية، مما جعل اليمن واحدا من أكثر البلدان معاناة من انعدام الأمن الغذائي في العالم. وفي الفترة ما بين سبتمبر/أيلول 2025 وفبراير/شباط 2026، من المتوقع أن يعاني 18.1 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وأن يصل 000 41 إلى مستويات كارثية و5.5 مليون إلى مستوى حالة الطوارئ. ولا يزال سوء التغذية مرتفعا بشكل مثير للقلق، إذ يعاني 55 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية المزمن، في حين أنه من المتوقع أن يعاني 2.3 مليون طفل من سوء التغذية الحاد في عام 2025، إلى جانب 1.3 مليون من الحوامل والمرضعات من النساء والبنات. وقد أدى انهيار الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم، إلى عدم التحاق 3.2 مليون طفل بالمدرسة، مما يعرض الأجيال القادمة لمخاطر الفقر المترسخ وانعدام الأمن الغذائي، بينما لا يزال أكثر من 4.5 مليون شخص نازحين داخليا، ويواجه الكثيرون منهم ضعفا متزايدا.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة V. Guarnieri
مساعدة المديرة التنفيذية
إدارة العمليات البرامجية
بريد إلكتروني: valerie.guarnieri@wfp.org

السيد عبدالله الوردات
المبعوث الخاص
بريد إلكتروني: abdallah.alwardat@wfp.org

ولا تزال المساعدة الإنسانية تواجه عوائق بسبب تزايد نقص التمويل والتحديات التشغيلية. ولا تزال المخاطر الأمنية تقيّد الوصول في المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة اليمن المعترف بها دوليا في الجنوب والسلطات القائمة في صنعاء في الشمال، كما أن القيود الشديدة على المساحة التشغيلية في الشمال تحد بشكل كبير من قدرة برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) على تقديم المساعدة.

وتقدم هذه الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة للفترة 2026-2028 نهجا ذا أولوية عالية، بهدف شامل واحد يتمثل في: تجنب أسوأ أشكال الجوع وسوء التغذية. وترتكز الخطة على أربع حصائل متكاملة، وتقدم مساعدة منقذة للأرواح لمن هم أكثر عرضة للمخاطر، وتدعم الانتقال إلى برامج تغذية مدرسية مستدامة ومملوكة محليا، ومسارات لتعزيز القدرة على الصمود في المناطق حيث تسمح إمكانية الوصول والمساحة التشغيلية بذلك. وسيكون توسيع نطاق البرنامج - بما في ذلك بموجب نهج جديد للمساعدة الغذائية الطارئة المستهدفة - تدريجيا وسيتوقف على التمويل المتوقع. ويعتزم **البرنامج** الوصول إلى مليوني شخص بمساعدة غذائية مستهدفة، بهدف زيادة عدد المستفيدين إلى 5 ملايين شخص إذا سمح التمويل والمساحة التشغيلية بذلك.

وسيُتيح هذا النهج القابل لتوسيع النطاق مرونة تشغيلية أكبر وانتقالا محدد السياق: استخدام برامج التغذية المدرسية لحماية الأطفال من أسوأ أشكال انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، بالتزامن مع تعزيز النظم الغذائية المحلية والاستثمار في رأس المال البشري. وبالتوازي مع ذلك، ستُستخدم أنشطة سبل كسب العيش وبناء القدرة على الصمود لتقليل الحاجة الحالية والمستقبلية إلى المساعدة الإنسانية، مما يضمن أن تبني المجتمعات المحلية قدرتها على الاعتماد على الذات. وإلى جانب الأنشطة المدرجة في إطار الحصيلة 1 لهذه الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة، تظهر مسارات العمل التكميلية هذه نهج محور العمل الإنساني والتنمية والسلام، وتلبي الاحتياجات الإنسانية وتقلل الاعتماد الطويل الأجل على المعونة الإنسانية، وترسي أسسا للتعافي المستدام.

وستهدف الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة إلى تحقيق أربع حصائل:

- *الحصيلة 1: تمكن الأشخاص الأشد معاناة من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في اليمن من تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية الفورية بشكل أفضل، وتجنب أسوأ أشكال الجوع وسوء التغذية على مدار العام.*
- *الحصيلة 2: تعزيز حصول البنات والأولاد في سن الدراسة الأكثر عرضة للمخاطر والحرمان على التعليم والأغذية والتغذية بحلول عام 2028.*
- *الحصيلة 3: تستفيد المجتمعات المحلية في المناطق الأكثر تضررا من الصدمات في اليمن من نظم غذائية أكثر قدرة على الصمود تعمل على تعزيز سبل كسب عيشها وأمنها الغذائي بحلول عام 2028.*
- *الحصيلة 4: تعزيز قدرة الجهات الفاعلة الإنسانية في اليمن على مساعدة الأشخاص المتضررين من الأزمات على مدار العام.*

ففي إطار الحصيلة 1، سيصل **البرنامج** إلى ما يصل إلى 5 ملايين مستفيد بالمساعدة الغذائية الطارئة المستهدفة، وسيُعطي الأولوية للمديريات التي تشهد أعلى مستويات من الاحتياجات المتداخلة. وسيتم دمج المكملات الغذائية الوقائية في المساعدة الغذائية الطارئة، مع استهداف الأطفال دون سن الثانية المعرضين للمخاطر والحوامل والمرضعات من النساء والبنات. وسيستند تحديد الأولويات إلى تقييمات منتظمة للأمن الغذائي والتغذية، وإمكانية الوصول التشغيلي والتمويل، وسيتم تحديد أهلية الأسر في إطار زمني محدد لضمان استجابة دينامية وقائمة على الاحتياجات. وستُعطي إدارة سوء التغذية الحاد المعتدل الأولوية لعدد 1.5 مليون من الحوامل والمرضعات من النساء والبنات والأطفال دون سن الخامسة وهو عدد أقل مما كان عليه في الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة السابقة. وسيحافظ **البرنامج** على آلية استجابة سريعة لحالات النزوح والطوارئ الجديدة، في حين سيستخدم إنشاء الأصول لحالات الطوارئ لدعم المجتمعات المحلية في الاستعداد للصدمات والتعافي منها.

وفي إطار الحصيلة 2، ستعمل التغذية المدرسية كتدخل إنساني لحماية الأطفال من أسوأ أشكال انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وكركيزة أساسية للحماية الاجتماعية، مما سيحول دون فقدان رأس المال البشري عبر الأجيال. وسيواصل **البرنامج** تقديم التغذية المدرسية الطارئة في المناطق الأشد معاناة من انعدام الأمن الغذائي والأشد حرمانا من التعليم، ومعالجة الجوع الفوري وتوفير شبكة أمان أساسية لأطفال المدارس. وحيثما يسمح الوصول، سينتقل **البرنامج** إلى التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية لتقديم وجبات صحية، وتعزيز النظم الغذائية المحلية، وخلق فرص عمل، وخاصة للنساء. وسيسعى برنامج تجريبي لتوفير حصص غذائية منزلية مشروطة إلى توفير المزيد من الحوافز للحضور إلى المدارس.

أما في إطار الحصيلة 3، سيستثمر **البرنامج** وشركاء التنمية، في المناطق التي لا تغطيها المساعدة الغذائية الطارئة، وحيثما تستمر الاحتياجات، في القدرة على الصمود للحد من خسائر الكوارث، وتجنب تكرار انعدام الأمن الغذائي الحاد، ودعم التعافي. وستربط البرمجة المتكاملة القائمة على أساس جغرافي بين إدارة الموارد الطبيعية والزراعة ونظم الإنذار المبكر، مما يعزز سبل كسب العيش الريفية والقدرة على التكيف. وستؤدي الإجراءات الاستباقية - بما في ذلك التخطيط القائم على التنبؤات والاستعداد على مستوى المجتمعات المحلية - والنُهج القائمة على النظم الإيكولوجية إلى الحد من الضعف أمام الصدمات، والحد من الاحتياجات الإنسانية المستقبلية، وتمهيد الطريق للتنمية الطويلة الأجل وتسليم المسؤولية عن الأنشطة إلى النظم الوطنية في المستقبل.

وفي إطار الحصيلة 4، سيواصل **البرنامج** تقديم خدمات أساسية، بما في ذلك الخدمات الجوية عبر الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة، والمجموعات المعنية بالخدمات اللوجستية والاتصالات في حالات الطوارئ، مما يضمن استمرارية العمليات للشركاء في مجال العمل الإنساني. وبالإضافة إلى ذلك، سيقدم **البرنامج** الدعم اللوجستي عند الطلب لشركائه.

وسيواصل **البرنامج** تقديم استجابة قائمة على المبادئ والاحتياجات، بما في ذلك من خلال المشاركة المجتمعية القوية وإدارة الهوية الرقمية. وسيؤدي التنسيق الاستراتيجي مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والبنك الدولي والشركاء في مجال العمل الإنساني إلى تعزيز إمكانية الوصول والجودة والاستدامة عبر البرامج. وتتواءم هذه الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة للفترة 2026-2028 مع خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية وإطار الأمم المتحدة الانتقالي للتعاون من أجل التنمية المستدامة في اليمن، مما يشكّل خارطة طريق واقعية وقابلة لتوسيع البيئة للتعامل مع المشهد الإنساني المقيد في اليمن.

مشروع القرار*

يوافق المجلس على الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لليمن للفترة (2026-2028) (WFP/EB.2/2025/7-A/10)، بتكلفة إجمالية يتحملها **البرنامج** قدرها 732 083 449 2 دولارا أمريكيا.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

1- التحليل القطري وتقييم الاحتياجات

1- يعد اليمن من أكثر دول العالم هشاشة وعدم استقرار. وينقسم البلد بين حكومة اليمن المعترف بها دوليا في الجنوب والسلطات القائمة في صنعاء في الشمال، حيث الحوكمة المجزأة وعدم المساواة النظمي يؤججان النزاع المطول ويؤديان إلى تآكل المؤسسات وتعطيل الأسواق. وقد أدى ضعف الحوكمة في جميع أنحاء اليمن إلى تراجع ثقة الجمهور، مما مكّن الجماعات المسلحة الخارجة عن الدولة من التوسع، وهو ما أدى إلى تفاقم انعدام الأمن وتقويض مكاسب التنمية.

2- ويُصنِف البنك الدولي اليمن كبلد منخفض الدخل[1] ويحتل مرتبة قريبة من الأخيرة في مؤشر التنمية البشرية،[2] ويعيش أكثر من 80 في المائة من سكانه تحت خط الفقر.[3] وفي عام 2025، من المتوقع أن يحتاج ما يقرب من 19.5 مليون شخص إلى مساعدة إنسانية،[4] بما في ذلك 4.8 مليون نازح داخليا، 80 في المائة منهم من النساء والأطفال دون سن 15 عاما.[5] وقد تضاعف عدد الأسر النازحة التي ترأسها نساء بمقدار ثلاثة أضعاف تقريبا منذ تصاعد النزاع في عام 2015.[6] وتعني أوجه عدم المساواة الهيكلية والمخاطر التي تتفاقم بسبب الأزمات، أن النساء والبنات غالبا ما يعانين من عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الإنسانية، خاصة في مجالات الصحة، والتغذية، والحماية، والتعليم. وبالإضافة إلى ذلك، يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة، ومجتمع *المهمشين*، واللاجئون، والمهاجرون، والنازحون داخليا تهميشا متزايدا وحواجز أمام الحصول على الخدمات الأساسية.[7]

3- وتشير التقديرات إلى أن نحو 18.1 مليون شخص سيعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في الفترة ما بين سبتمبر/أيلول 2025 وفبراير/شباط 2026، بما في ذلك 41 000 شخص سيواجهون جوعا كارثيا و 5.5 مليون شخص في ظروف طارئة،[8] في حين أن القيود المفروضة على التمويل والوصول لا تزال تعيق الاستجابة الإنسانية، وخاصة في الشمال حيث يعيش معظم السكان.[9] ولا يزال الملايين محرومين من المساعدة الأساسية المنقذة للأرواح، مما يدفع الكثيرين إلى الدخول في مستويات أعمق من الضعف وزيادة استخدام آليات التصدي السلبية بما في ذلك عمالة الأطفال وزواج الأطفال[10] والتسرب من المدرسة.

4- ووصل تآكل النظام التعليمي في اليمن إلى مستويات مثيرة للقلق، حيث إنه من المتوقع أن يصل عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس إلى 3.2 مليون طفل في عام 2025.[11] وقد انخفض إجمالي الالتحاق بالمرحلة الابتدائية من 83 في المائة عام 2015 إلى 79 في المائة عام 2021، بينما بلغ معدل الالتحاق بالمرحلة الثانوية 67 في المائة- وهو أقل بكثير من المتوسط الإقليمي البالغ 82 في المائة. وقبل النزاع، كان اليمن يعاني من أحد أعلى معدلات فقر التعلم في العالم، بينما تشير التقديرات اليوم إلى أن 95 في المائة من الأطفال في سن العاشرة في اليمن لا يستطيعون قراءة أو فهم النصوص البسيطة.[12] وأدى تدمير البنية التحتية، والنزوح، ونقص الأموال لتغطية رواتب المعلمين، وتكرار دورات النزاع إلى تعميق الإقصاء التعليمي. وتمثل هذه الأزمة التعليمية تهديدا خطيرا لمستقبل اليمن. وبدون استثمار عاجل في التعليم، سيعاني اليمن خسارة عبر الأجيال في رأس المال البشري.

---

[1] مجموعة البنك الدولي. 2025. مجموعات البلدان والإقراض في البنك الدولي: تصنيف قطري.

[2] يحتل اليمن المرتبة 186 من بين 191 بلدا في مؤشر التنمية البشرية، بدرجة 0.424 (بناء على بيانات عام 2022، المنشورة في عام 2024).

[3] مجموعة البنك الدولي. 2024. مرصد الاقتصاد اليمني: مواجهة تزايد الصعوبات والتجزؤ. ربيع 2024.

[4] يشمل هذا الرقم 4.2 مليون امرأة، و5.3 مليون بنت، و4.5 مليون رجل، و5.5 مليون ولد؛ 15 في المائة منهم من الأشخاص ذوي الإعاقة، و14 في المائة منهم من الحوامل أو المرضعات من النساء والبنات.

[5] يتم تصنيف البيانات المتعلقة بالأفراد بحسب الجنس والعمر والإعاقة.

[6] ربع الأسر النازحة ترأسها نساء، بالمقارنة مع 9 في المائة قبل تصاعد النزاع في عام 2015.

[7] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. 2025. *خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية في اليمن 2025*.

[8] المبادرة العالمية للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي – موجز خاص – اليمن، يونيو/حزيران 2025. تُشير الظروف "الطارئة" إلى المرحلة 4 والحالات "الكارثية" إلى المرحلة 5 في نظام التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي.

[9] يقدر إجمالي عدد سكان اليمن بنحو 34.9 مليون نسمة. ورغم محدودية البيانات الدقيقة عن التوزيع الجغرافي للسكان، من المسلم به على نطاق واسع أن غالبية السكان تقطن الجزء الشمالي من البلد، بما في ذلك في المراكز الحضرية الرئيسية مثل صنعاء والحديدة وصعدة. ويبرز هذا التمركز الديمغرافي الأهمية الحاسمة لضمان وصول المساعدة الإنسانية وتقديم الخدمات بفعالية في الشمال. انظر: العمل الإنساني. 2025. *خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية في اليمن 2025: السكان*.

[10] العمل الإنساني. 2025. *خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية في اليمن 2025*، الصفحة 12.

[11] الجهاز المركزي للإحصاء ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. 2024. *المسح العنقودي المتعدد المؤشرات لليمن: تقرير نتائج المسح - 2022-2023*.

[12] مجموعة البنك الدولي وآخرون. 2022. *حالة فقر التعلم العالمي: تحديث 2022*.

5- وقد أدى استمرار النزاع إلى تدمير الاقتصاد اليمني، الذي انكمش بنسبة 54 في المائة بين عامي 2015 و2023. وأدى ذلك إلى ارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض حاد في قيمة العملة، وعجز مالي حاد، ولا يزال كل ذلك يقوض استقرار الأسعار ودفع الرواتب في القطاع العام.[13] ومنذ بدء النزاع، انخفضت قيمة الريال اليمني بنسبة تزيد عن 90 في المائة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المعترف بها دوليا وحوالي 40 في المائة في المناطق التي تسيطر عليها السلطات القائمة في صنعاء، مما أدى إلى انخفاض كبير في القدرة الشرائية وجعل السلع الغذائية الأساسية غير ميسورة التكلفة بالنسبة لملايين الأشخاص.[14] ويعتمد اليمن على الاستيراد لتوفير أكثر من 90 في المائة من الأغذية الأساسية، وهو معرض بشكل كبير لتقلبات الأسعار العالمية، في حين تتسبب النظم الاقتصادية الموازية في الشمال والجنوب في تعطيل التدفقات المالية واستقرار السوق.[15]

6- ويعد اليمن من بين أكثر البلدان تأثرا بأنماط الطقس المتغيرة،[16] مع تأثيرات تؤدي إلى تآكل سبل كسب العيش وإضعاف القدرة على الصمود في المناطق الريفية وتدهور الموارد الطبيعية - مما يؤدي إلى زيادة في زعزعة استقرار نظامه الغذائي الهش بالفعل وتعميق انعدام الأمن الغذائي.[17] ويعاني القطاع الزراعي، الذي يوظف 30 في المائة من القوى العاملة - غالبيتهم من النساء الريفيات - بالفعل من ضعف البنية التحتية، وندرة مزمنة في المياه، ونضوب الاحتياطيات، والتصحر، مما يجعل اليمن واحدة من أكثر دول العالم معاناة من إجهاد المياه.[18] وتتفاقم هذه الضغوط نتيجة لزراعة المحاصيل النقدية الكثيفة الاستهلاك للمياه، وتزايد وتيرة الأعاصير والجفاف والفيضانات وغزوات الجراد. وقد أشعل التنافس على موارد المياه الشحيحة نزاعات محلية في عدة مناطق، مما زاد من زعزعة استقرار المجتمعات المحلية وفاقم من حدة الضعف، ولا سيما بين الفئات المهمشة اجتماعيا واقتصاديا، مثل النساء والبنات والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.

7- وعلى الرغم من هذه التحديات، لا تزال أسواق الأغذية تعمل، وإن كانت تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات عبر مينائي الحديدة وعدن. ومع ذلك، أدى نقص الوقود، وارتفاع تكاليف النقل، والحواجز التجارية المتعلقة بالأمن إلى تفاوتات كبيرة في الأسعار بين المناطق، مما جعل الحصول على الأغذية أصعب في المناطق المتضررة من النزاع والمناطق الريفية. ولا يزال كل من فرص كسب العيش المحدودة وارتفاع معدلات البطالة يؤدي إلى تعميق الفقر المدقع، مما يزيد انعدام الأمن الغذائي والاعتماد الطويل الأجل على المساعدة الإنسانية.

8- ووصل سوء التغذية إلى مستويات الأزمة، ويُصنف من بين أعلى المعدلات عالميا. ويعاني 55 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية المزمن، بينما تتجاوز معدلات سوء التغذية الحاد العام عتبة الطوارئ[19] في الكثير من المناطق، ومن المتوقع أن يعاني ما يقرب من نصف الأطفال دون سن الخامسة - 2.3 مليون طفل - من سوء التغذية الحاد في عام 2025.[20] ويشمل ذلك نصف مليون طفل يعانون من سوء التغذية الحاد الشديد، و1.8 مليون يعانون من سوء التغذية الحاد المتوسط، إلى جانب 1.3 مليون من الحوامل أو المرضعات من النساء والبنات يعانين من سوء التغذية. ويعود سوء التغذية إلى عوامل متعددة مترابطة، منها ضعف التنوع الغذائي، وسوء ممارسات تغذية الأطفال الصغار، وتعطل سلاسل الإمداد، ومحدودية الحصول

---

[13] مجموعة البنك الدولي. 2024. توقعات الفقر الكلي في الجمهورية اليمنية: أبريل/نيسان 2025.

[14] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وحكومة اليمن. نشرة السوق والتجارة، اليمن - صادرة في 16 يناير/كانون الثاني 2025.

[15] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وحكومة اليمن. 2025. *وظائف السوق وديناميات العرض للمواد الغذائية الأساسية في اليمن - أسواق عدن والمكلا وسيئون ومأرب*.

[16] ويشمل ذلك ارتفاع درجات الحرارة، وعدم انتظام هطول الأمطار، وفترات الجفاف الطويلة.

[17] تُصنف المؤشرات العالمية اليمن كواحد من أكثر البلدان المعرضة لمخاطر تغير المناخ نتيجة لتعرضه الكبير للأخطار المرتبطة بالمناخ، وضعف القدرة على التكيف، والجاهزية المؤسسية المحدودة. ويصنف مؤشر INFORM للمخاطر لعام 2022 اليمن في المرتبة الثالثة عالميا من حيث المخاطر العامة لحدوث الأزمات أو الكوارث الإنسانية، ويسلط مؤشر INFORM لمخاطر تغير المناخ لعام 2022 الضوء على ضعف اليمن الحاد أمام تفاقم الاتجاهات البيئية والمتعلقة بالطقس في جميع السيناريوهات المستقبلية. (المصدر: اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والمفوضية الأوروبية. 2022. *INFORM Report 2022*). وتصنف مبادرة نوتردام للتكيف العالمي اليمن ضمن أدنى البلدان من حيث الجاهزية للتكيف مع تغير المناخ (المرتبة 182 من بين 182 بلدا) ومن بين الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ (المرتبة 39 من حيث الضعف)، مما يؤكد على قدرة البلد المحدودة على التكيف مع الصدمات البيئية المفاجئة والبطيئة على حد سواء.

[18] أفاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه في حال استمرار تدهور الأراضي من دون هوادة، يمكن أن يتعرض اليمن لخسائر تراكمية في الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى 90 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2040، مع معاناة 2.6 مليون شخص إضافي من نقص التغذية. الأمم المتحدة. 2024. مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن: وجوب وقف تدهور الأراضي من أجل النهوض بالتنمية البشرية في اليمن: تقرير جديد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

[19] عتبة الطوارئ قدرها 15 في المائة أو أكثر من انتشار سوء التغذية الحاد العام، أو ما بين 10-14 في المائة من انتشار سوء التغذية الحاد العام مع وجود عوامل تؤدي إلى تفاقمه.

[20] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية في اليمن 2025، الصفحة 58.

على الأغذية المغذية المتخصصة. كما يرتبط سوء التغذية ارتباطا وثيقا بضعف الرعاية الصحية، وسوء حالة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وانتشار الأمراض المنقولة بالمياه مثل الكوليرا.[21]

9- ولا تزال حالة الهشاشة التي يعاني منها اليمن وانهياره الاقتصادي يدفعان الملايين نحو مزيد من انعدام الأمن الغذائي، مما يزيد من صعوبة تحقيق الاستقرار والتعافي الطويل الأجل. ومن المرجح أن يستمر النزاع العسكري وعدم الاستقرار الاقتصادي في المستقبل القريب، مما يعطل سلاسل الإمداد والأسواق، ويقيد الحصول على الأغذية، ويزيد النزوح الداخلي، ويعيق العمليات الإنسانية. ولا يزال انعدام الأمن والتدخل في تقديم المساعدة الإنسانية - المتمثل في قيود الوصول، واحتجاز الجهات الفاعلة الإنسانية، والعراقيل الإدارية - يشكل تحديا أمام قدرة الجهات الفاعلة الإنسانية على الحفاظ على استقلالها التشغيلي وتقديم استجابة قائمة على المبادئ.

10- ويؤثر تصنيف حركة أنصار الله كمنظمة إرهابية أجنبية، وما نتج عن ذلك من فرض عقوبات، على النظام المصرفي والاقتصاد في اليمن؛ ويترتب على ذلك تداعيات شديدة على العمليات الإنسانية، إذ تعيق العقوبات توصيل المساعدة ودفع مستحقات الشركاء في المناطق الخاضعة للسلطة القائمة في صنعاء. وفي الوقت نفسه، من المرجح أن يؤدي استمرار عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي في اليمن، بما في ذلك الانخفاض الكبير في قيمة العملة، وتناقص الاحتياطيات الأجنبية، وارتفاع أسعار السلع العالمية إلى ارتفاع أسعار الأغذية، مما يقلل بشكل أكبر من فرص حصول ملايين اليمنيين على الأغذية.[22]

2- الأولويات الوطنية والمساعدة الجماعية

11- كان إعداد هذه الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لليمن موجها بخطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية لليمن 2025، وإطار الأمم المتحدة الانتقالي للتعاون من أجل التنمية المستدامة المعتمد بشكل استثنائي[23] لليمن للفترة 2022-2026[24] وأولويات **البرنامج** المؤسسية. وتكفل المشاورات المكثفة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك السلطات الوطنية ودون الوطنية، والجهات المانحة، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، مواءمة الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة مع الأطر الوطنية والدولية. وقد أدت مجموعة الأمن الغذائي والزراعة، التي يشترك في قيادتها **البرنامج** ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، دورا حاسما في تشكيل الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة، بينما أسهم العمل مع منصات تنسيق القطاعات الأخرى في تشكيل الأولويات الاستراتيجية وتعزيز التكامل عبر برمجة **البرنامج** الإنسانية وبرمجته لبناء القدرة على الصمود.[25]

12- وفي حين أقرت الحكومة المعترف بها دوليا استراتيجيات وطنية ومبادرات عالمية مختلفة، فإنها تواجه تحديات كبيرة في التنفيذ بسبب تجزؤ الحوكمة، ومحدودية السيطرة على أجزاء من اليمن، وثغرات في القدرات المؤسسية. وتشمل هذه الثغرات تحديات متعلقة بنظم البيانات، وتقديم الخدمات اللامركزية، والرصد والتقييم. وتعد معالجة هذه المسائل بالغة الأهمية للانتقال من الإغاثة في حالات الطوارئ بقيادة خارجية إلى القدرة على الصمود والتعافي بقيادة وطنية.

13- وفي الشمال، ركزت السلطات القائمة في صنعاء بشكل كبير على تقديم الخدمات المحلية. غير أن محدودية التفاعل مع آليات التنسيق الدولية، والتدخل الإداري، والبيئة التشغيلية المتقلبة - التي ازدادت تعقيدا بفعل الشواغل الأمنية والتصنيف على قائمة

---

[21] الأمم المتحدة. 2024. اليمن يتحمل أعلى عبء من الكوليرا في العالم، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية.

[22] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الأمانة التقنية للأمن الغذائي، ووزارة التخطيط والتعاون الاقتصادي. 2024. نشرة السوق والتجارة، اليمن؛ مجموعة البنك الدولي. 2024. مرصد الاقتصاد اليمني: مواجهة تزايد الصعوبات والتجزؤ.

[23] إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة المعتمد استثنائيا هو نوع من أطر التعاون في الأمم المتحدة، يتم تكييفه واعتماده خارج إطار العملية القياسية، نظرا للسياق التشغيلي الاستثنائي للبلد. ويُستخدم هذا النموذج عندما تكون آليات تنسيق التنمية المعتادة غير مجدية أو غير مناسبة، عادة في البيئات الهشة أو المتضررة من النزاع أو الانتقالية. انظر فريق الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، 2022. توجيهات بشأن التخطيط الاستراتيجي للأمم المتحدة على المستوى القطري للتنمية في الظروف الاستثنائية (أبريل/نيسان 2022).

[24] اليمن يحظى بدعم استثنائي وكان إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة يغطي في الأصل الفترة 2022-2024 ولكن تم تمديده حتى نهاية عام 2026.

[25] تشمل هذه المنصات مجموعة التغذية، ومجموعة التعليم، والفريق العامل المعني بالنقد، ومجموعة التعليم المحلي، ومجموعة شركاء التنمية، ومجموعات نتائج إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

المنظمات الإرهابية الأجنبية - أعاقت بشكل كبير الحوار السياساتي ووصول المساعدة الإنسانية، مما شكل تحديات لسلامة الموظفين وتنفيذ البرامج.

14- وفي هذا السياق، يؤدي **البرنامج** وكيانات الأمم المتحدة الأخرى دورا محوريا في سد الثغرات الحرجة في المساعدة. وبصفته المزود الرئيسي للمساعدة الغذائية في إطار خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية، من المتوقع أن يصل **البرنامج** إلى 90 في المائة من الأشخاص الذين يحظون بالأولوية للحصول على المساعدة الغذائية.[26] و**البرنامج** هو أيضا الوكالة الرائدة في مجال المكملات الغذائية الوقائية، وهو المزود الوحيد لعمليات إدارة سوء التغذية الحاد المتوسط ضمن مجموعة التغذية، ولعمليات التغذية المدرسية ضمن مجموعة التعليم. وتعمل هذه البرامج كنقاط دخول حاسمة لجهود التعافي وبناء القدرة على الصمود. وتعد المنظمات غير الحكومية الوطنية والمنظمات المجتمعية شريكة متعاونة حيوية، ولا سيما في الوصول إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها. كما تقدم اللجنة الدولية للصليب الأحمر مساعدة غذائية منقذة للأرواح، ودعما غذائيا، وخدمات أساسية في المناطق المتضررة من النزاع والتي يصعب الوصول إليها بتنسيق من مجموعة الأمن الغذائي والزراعة.

15- وبالتوازي مع ذلك، وبموجب إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يساهم **البرنامج** في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي على المدى الطويل من خلال برامج مشتركة قائمة على المناطق تركز على إعادة تأهيل الأصول المجتمعية، وتعزيز الوصول إلى الخدمات المحلية، وتعزيز القدرة على التوظيف.[27] وبالتوازي مع ذلك، يدعم **البرنامج** ومنظمة الأغذية والزراعة نظم رصد الأمن الغذائي والتغذية، في حين تهدف الجهود المنسقة مع اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية إلى تحسين تقديم الخدمات في مجالي الصحة والتغذية.

16- ويعد برنامج التحويلات النقدية الطارئة للبنك الدولي، الذي يجري تنفيذه بالتعاون مع اليونيسف، مبادرة رئيسية لتخفيف حدة الفقر تدعم 1.5 مليون أسرة. وشارك **البرنامج** بنشاط في الاستعراض الجاري للبرنامج، وساهم في تقديم دروس بشأن الاستهداف وتحديد الأولويات والمدفوعات الرقمية، ودعا إلى تحسين المواءمة بين جهود العمل الإنساني وجهود الحماية الاجتماعية من خلال إزالة التكرار، ووضع أطر استهداف منسقة وقائمة على الأولويات، وتعزيز تكامل التصميم، لإرساء أسس للحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات في اليمن.

17- وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال هناك ثغرات كبيرة. وتؤكد إضافة ملحقة صادرة في مايو/أيار 2025 لخطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية 2025 أنه من بين 18.1 مليون شخص يتوقع أن يواجهوا انعداما حادا في الأمن الغذائي في عام 2025، سيتم منح 8 ملايين فقط أولوية للمساعدة الغذائية الإنسانية، بانخفاض عن 10 ملايين بسبب النقص الحاد في التمويل.[28] كما أن الاستجابة التغذوية تواجه قيودا مماثلة: ستوجه أولوية الدعم إلى 1.9 مليون فقط من أصل 3.6 مليون من الحوامل والمرضعات من النساء والبنات، والأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية الحاد.

18- وتؤثر هذه التخفيضات بشكل غير متناسب على المناطق النائية والمتضررة من النزاع، ولا سيما في الشمال، حيث المساحة التشغيلية مقيدة للغاية. وتشمل الفئات الأكثر عرضة للمخاطر الأطفال دون سن الخامسة، والحوامل والمرضعات من النساء والبنات، والنازحين داخليا، *والمهمشين*، والمجتمعات المحلية التي تعيش في الخطوط الأمامية أو المناطق التي يصعب الوصول إليها حيث تكون آليات تقديم الخدمات والحماية ضعيفة جدا. ويبيّن ارتفاع معدلات سوء التغذية الحاد وسط تعليق الجهود لإدارة سوء التغذية الحاد المتوسط تزايد الاحتياجات التي لم تتم تلبيتها وتآكل القدرة على الصمود. وبدون استثمار عاجل، سينعكس التقدم، وقد يرتفع عدد الوفيات التي يمكن الوقاية منها.

---

[26] في عام 2024، حددت مجموعة الأمن الغذائي والزراعة على سبيل الأولوية 10 ملايين شخص للحصول على مساعدة غذائية إنسانية، بما في ذلك 9 ملايين شخص في إطار **البرنامج**. غير أن **البرنامج** لم يستطع مساعدة سوى 7.2 مليون شخص بسبب قيود التمويل.

[27] يتعاون **البرنامج** مع جهات فاعلة أخرى من خلال برامج مشتركة مثل "دعم سبل كسب العيش القادرة على الصمود والأمن الغذائي في اليمن" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة، **والبرنامج** ، ومنظمة العمل الدولية)، و"الإجراءات المشتركة من أجل الأمن الغذائي والتغذية في اليمن" (منظمة الأغذية والزراعة، **والبرنامج** ، واليونيسف)، ومشروع الاستجابة للأمن الغذائي والقدرة على الصمود (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة، **والبرنامج** ، والصندوق الاجتماعي للتنمية من المتعاونين الوطنيين، اليمن، ومشروع الأشغال العامة، اليمن).

[28] انظر الإضافة الملحقة المؤرخة مايو/أيار 2025 لخطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية في اليمن، والتي تقدم متطلبات التمويل الأكثر إلحاحا. صدرت استجابة للمشهد المتغير وتتماشى مع "إعادة ضبط العمل الإنساني" العالمي الذي وافقت عليه اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

3- الميزة النسبية للبرنامج وقدراته وإمكاناته في اليمن

19- يكمن جوهر الميزة النسبية **للبرنامج** في اليمن في بصمته التشغيلية الراسخة منذ أمد طويل، وتفاعله القوي مع السلطات والجهات المعنية الدولية، ومشاركته الراسخة مع المجتمعات المحلية. وعلى مدار دورات برامجه المتعاقبة، أثبت **البرنامج** قدرته على تقديم خدمات على نطاق واسع في واحد من أكثر الأوضاع الإنسانية تعقيدا وتقلبا في العالم، والذي يتسم بالنزاع، وقيود الوصول، وانعدام الأمن، والقيود اللوجستية الشديدة.

20- وعلى الرغم من التحديات، يواصل **البرنامج** العمل وفق المبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية، والحياد، وعدم الانحياز والاستقلال. وقدرته على الحفاظ على إمكانية الوصول، وضمان استمرارية بعض البرامج، والتفاوض مع جميع الأطراف، مكنت المنظمة من تقديم مساعدة إنسانية قائمة على المبادئ، ومنقذة للأرواح عبر خطوط النزاع. وقد أشاد بهذا التموضع تقييم مؤسسي لحالات الطوارئ أُجري في عام 2025 لعمل **البرنامج** في اليمن من عام 2019 إلى عام 2024،[29] حيث أقر بحضور **البرنامج** الموثوق، ومرونته التشغيلية، وموقفه القائم على المبادئ، كعوامل تمكينية حاسمة لاستدامة وصوله وأثره في البلد. وستظل هذه السمات أساسا للبرمجة على نطاق الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة.

21- وسلط التقييم المؤسسي لحالات الطوارئ الضوء كذلك على قدرة **البرنامج** على التكيف مع الديناميات المتغيرة بسرعة بفضل خبرته التقنية في تحليل الأمن الغذائي ورصده، وتحليل السوق والمخاطر، وإدارة سلسلة الإمداد. وقد مكنت هذه القدرات **البرنامج** من معايرة البرمجة بما يتماشى مع الجدوى التشغيلية وتوافر التمويل. وتقدم التحويلات القائمة على النقد، التي تشكل جزءا كبيرا من المساعدة، دعما كريما ومراعيا لأوضاع السوق، وتحقق في الوقت نفسه فائدة للاقتصادات المحلية.

22- وتظهر قدرة **البرنامج** على تلبية الاحتياجات غير الملباة في سجله الحافل بتقديم المساعدة الغذائية العامة على نطاق واسع والتدخلات في مجال التغذية. وبين عامي 2019 و2023، وصل **البرنامج** إلى 15 مليون شخص سنويا في المتوسط، - وأدى دورا محوريا في تجنب مستويات كارثية واسعة النطاق من انعدام الأمن الغذائي في عام 2022 عن طريق تحقيق الاستقرار في المناطق المصنفة بالفعل ضمن المرحلتين 4 و5 وفقا لنظام التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي.[30] وفي عام 2023 وحده، دعم **البرنامج** 13 مليون شخص من خلال التحويلات غير المشروطة للموارد، وعالج 1.8 مليون شخص من سوء التغذية الحاد المتوسط، وقدم مكملات وقائية إلى 1.6 مليون شخص. كما ساعد **البرنامج** مليوني طفل في المرحلة الدراسية الابتدائية، حيث وفر لهم ألواح التمر والبسكويت المقوى في المدارس، ودعم 600 414 شخص من خلال برامج القدرة على الصمود وسبل كسب العيش.[31]

23- وتحظى قدرة **البرنامج** على التنفيذ بدعم من الاستثمار المستمر في النظم الرقمية وسرعة الحركة التشغيلية. وتدعم منصة الإدارة الرقمية لمعلومات المستفيدين والتحويلات التابعة **للبرنامج** إزالة التكرار وتقلل مخاطر تحريف مسار المساعدة إلى أدنى حد. كما تمكّن أفرقة الاستجابة المتنقلة ومراكز الإمداد اللامركزية من الاستجابة السريعة، في حين تسهم البيانات المستمدة من التقييمات المنتظمة للأمن الغذائي والسوق في توجيه عملية صنع القرار وتتيح تصحيح المسار.

24- ويؤدي **البرنامج** أيضا دورا حاسما في التنسيق بين الوكالات وحوار السياسات. وتدعم قيادته المشتركة لمجموعة الأمن الغذائي والزراعة، وشراكاته القوية مع الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي، جهودا منسقة بين الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية وكيانات الأمم المتحدة. وقد أبرز التقييم المؤسسي لحالات الطوارئ كيف اكتسب **البرنامج**، بفضل تنسيقه القوي، ثقة المجتمعات المحلية اليمنية والجهات الفاعلة الإنسانية. ومع ذلك، سلط التقييم الضوء على الكثير من المجالات التي يمكن تحسينها، بما في ذلك تعزيز القدرة على التكيف والتكامل عبر حافظة برامج **البرنامج**. وشملت التحديات المحددة قوائم المستفيدين

---

[29] من المقرر تقديم التقييم المؤسسي لحالات الطوارئ إلى المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2025

[30] ينص مشروع تقرير التقييم المؤسسي لحالات الطوارئ لعام 2025 لعمل **البرنامج** في اليمن على ما يلي: "في عام 2022، حددت تقييمات التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي المناطق في المرحلتين 4 و5، مما دفع **البرنامج** إلى إعطاء الأولوية للمساعدة الغذائية العامة في أكثر المناطق معاناة من انعدام الأمن الغذائي. وأشارت بيانات التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي الصادرة في نوفمبر/تشرين الثاني 2022 إلى أن هذا النهج نجح في تجنب انعدام الأمن الغذائي الكارثي. واستجابة لنتائج سوء التغذية الحاد للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي في مارس/آذار 2022، وسّع **البرنامج** نطاق ومدى وصول تدخلاته التغذوية. ونظرا لقيود التمويل، أعطى **البرنامج** الأولوية لبرنامج سوء التغذية الحاد المعتدل للتصدي لهذه التحديات بفعالية".

[31] **البرنامج**. 2024. اليمن: التقرير السنوي القطري 2023.

القديمة، وعدم الاتساق في مشاركة المجتمعات المحلية، ومحدودية توسيع نطاق برمجة القدرة على الصمود نتيجة للنزاع المستمر، ونقص التمويل، وضعف القدرات الوطنية. وقد أكد كذلك *التقييم الإنساني المشترك بين الوكالات لأزمة اليمن أُجري في عام 2022*[32] وتقييم مؤسسي لحالات الطوارئ في **البرنامج** على عدم وجود اتساق بين المساعدة الغذائية العامة التي يقدمها **البرنامج** وجهود الحماية الاجتماعية الأوسع نطاقا مثل برنامج التحويلات النقدية الطارئة التابع للبنك الدولي.

25- واستجابة لذلك، تُدخِل هذه الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة تحولات استراتيجية وبرامجية تهدف إلى تحسين تكامل البرامج وتحديد أولوياتها واستدامتها. وسيرتب **البرنامج** عملياته بناء على العوامل السياقية والتشغيلية، بدءا من المناطق حيث يواجه الأشخاص احتياجات أكثر إلحاحا وحيث يمكن ضمان الوصول القائم على المبادئ. ونظرا لحجم عملياته وخبرته في الاستهداف، يتمتع **البرنامج** بمكانة مثالية للمساهمة في نظام الحماية الاجتماعية المستجيب للصدمات المستقبلي في اليمن من خلال تحسين مواءمة البرامج وتكاملها مع مبادرات الحماية الاجتماعية.

4- التموضع الاستراتيجي، وأولويات البرامج، والشراكات

اتجاه الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة والآثار المنشودة

26- تتمثل الأولوية القصوى **للبرنامج** في إطار هذه الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة في منع تدهور حالة انعدام الأمن الغذائي والتغذوي من مستوى الطوارئ إلى مستويي الكارثة والمجاعة. ولتحقيق ذلك، ستتلاقى أنشطة **البرنامج** مع الأنشطة في مختلف المناطق وتعمل في تكامل معها بحسب السياق والاحتياجات. وفي حين سيتم تقديم مساعدة منقذة للأرواح في المناطق التي يكون فيها انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في أشد حالاتهما، ستركز تدخلات التغذية المدرسية وبناء القدرة على الصمود على المناطق التي لا تغطيها المساعدة الغذائية الطارئة المستهدفة حيث لا تزال الاحتياجات قائمة. وستركز هذه الأنشطة في البداية على الجنوب، وتتوسع نحو الشمال بمجرد أن يسمح الحيّز التشغيلي بذلك. وبشكل جماعي، سيسمح هذا النهج **للبرنامج** بتلبية أشد الاحتياجات حيثما كانت، مع العمل على تقليل الاحتياجات الإنسانية في مناطق أخرى ووضع أسس من أجل التعافي.

27- وترتكز استراتيجية الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة هذه على توقعات تمويلية صارمة وتبيّن الظروف التشغيلية الفعلية، وبالتالي فهي تتبع نهجا صارما في تحديد الأولويات استجابة لبيئة تمويلية وبيئة تشغيلية شديدة التقييد والتقلب. وسيتم توسيع نطاق الأنشطة عبر الحصائل على مراحل، وسيتوقف ذلك على عاملين: أولا، القدرة على التنفيذ، بما في ذلك وجود نظم استهداف ورصد وضمان الاستقلال التشغيلي؛ وثانيا، توقعات للموارد تُظهر توافرها لمدة ستة أشهر على الأقل. وتهدف هذه الشروط إلى تجنب الإفراط في التوسع، وضمان استمرارية المساعدة، والحفاظ على جودة البرنامج وأثره.

28- ويتمثل جوهر هذه الاستراتيجية في إطلاق برنامج المساعدة الغذائية الطارئة المستهدفة، الذي سيحل محل نموذج المساعدة الغذائية العامة. وستوفر المساعدة الغذائية الطارئة المستهدفة منصة قابلة للتوسع ومرنة، مما يتيح تحديدا ديناميا ومحسنا للأولويات من حيث المناطق الجغرافية والأسر، استنادا إلى مؤشرات متقاربة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وعوامل الضعف الأخرى. ويتم تعزيز نهج الاستهداف هذا من خلال مشاركة مجتمعية أقوى، ونظم رقمية لإدارة هوية المستفيدين، وآليات أقوى للبرمجة المستجيبة والمراعية لظروف النزاع.

29- وسيحول **البرنامج** أيضا نهجه إزاء التغذية ضمن إطار الشراكة بين **البرنامج** واليونيسف للتصدي لهزال الأطفال (2024-2026)، حيث سيعتمد نهجا يركز على الوقاية أولا. وسيتم دمج المكملات الوقائية في المساعدة الغذائية الطارئة المستهدفة للوصول إلى الأطفال دون سن الثانية المعرضين لخطر نقص التغذية، والحوامل والمرضعات من النساء والبنات. وسيُستكمل ذلك بتدخلات التغيير الاجتماعي والسلوكي لتعزيز الممارسات الغذائية المحسنة والسلوكيات الصحية. وستُعطى الأولوية لإدارة سوء التغذية الحاد المعتدل بناء على المخاطر، مع استهداف المديريات حيث ترتفع معدلات انتشار سوء التغذية الحاد العام أو التي تشمل عوامل إضافية تؤدي إلى تفاقمها.

[32] في عام 2022، حددت تقييمات التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي المناطق في المرحلتين 4 و5، مما دفع **البرنامج** إلى إعطاء الأولوية للمساعدة الغذائية العامة في أكثر المناطق معاناة من انعدام الأمن الغذائي. وأشارت بيانات التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي الصادرة في نوفمبر/تشرين الثاني 2022 إلى أن هذا النهج نجح في تجنب انعدام الأمن الغذائي الكارثي (انظر مشروع التقييم المؤسسي لحالات الطوارئ لعمل **البرنامج** في اليمن لعام 2024). انظر أيضا تقرير التقييم الإنساني المشترك بين الوكالات لأزمة اليمن.

30- وستعمل التغذية المدرسية بمثابة تدخل مزدوج الغرض - حماية الأطفال من أسوأ أشكال انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وبناء أساس لتنمية رأس المال البشري. وستستمر التغذية المدرسية الطارئة في المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد والمحرومة تعليميا، حيث يكون الوصول إليها مقيدا، بينما سينتقل **البرنامج**، في المناطق المستهدفة التي تتوفر فيها إمكانية الوصول وحيز تشغيلي، إلى نماذج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية التي تقدم وجبات صحية، وتعزز الحضور المدرسي، وتدعم سبل كسب العيش المحلية - وخاصة للنساء. وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم **البرنامج** بتجريب الحصص الغذائية المنزلية لتعزيز الالتحاق بالمدارس والحضور وتوفير شبكة أمان للأطفال، وسيُعطي الأولوية للمناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي والحرمان التعليمي حيث لا تُقدم المساعدة الغذائية الطارئة المستهدفة.

31- وستعتمد تدخلات بناء القدرة على الصمود نهجا متكاملا، قائما على المجتمعات المحلية، ومتعدد السنوات، يستهدف المحركات الهيكلية لانعدام الأمن الغذائي لمنع الانتكاس وتقليل الاعتماد الطويل الأجل على المساعدة الإنسانية. وسيعمل **البرنامج** والشركاء الإنمائيون على توسيع نطاق البرامج المتكاملة القائمة على المناطق، والتي تجمع بين إعادة تأهيل النظم الإيكولوجية، والحد من مخاطر الكوارث، والاستثمار في سبل كسب العيش الريفية، وتنمية القدرات للجهات الفاعلة المحلية. وستدعم المعلومات المناخية ونظم الإنذار المبكر البرمجة الاستباقية، وسترتبط بجهود إنشاء الأصول في حالات الطوارئ.

32- وعبر جميع الحصائل، سيستثمر **البرنامج** في بناء القدرات المحلية، ونظم السوق الشاملة، والتوعية التغذوية، حيث سيوفر إغاثة فورية للأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وسيضع أسس شبكات الأمان الاجتماعي المستقبلية المستجيبة للصدمات. وسيدعم التعاون الاستراتيجي مع البنك الدولي واليونيسف والمؤسسات الوطنية التكامل بين المساعدة الغذائية الطارئة المستهدفة وبرنامج التحويلات النقدية الطارئة التابع للبنك الدولي، ويساعد في مواءمة الاستهداف والبرمجة المشتركة عبر قطاعات التغذية والتعليم والحماية الاجتماعية.

33- وسيهدف **البرنامج** إلى توسيع نطاق استخدام التحويلات القائمة على النقد، والتحول إلى التحويلات النقدية الرقمية حيثما تسمح ظروف السوق لتعزيز الكفاءة والانتعاش الاقتصادي المحلي. وسيتم اتباع نهج يركز على الأشخاص لتوجيه عملية التنفيذ، مع إعطاء الأولوية للسلامة والكرامة والوصول المنصف للأشخاص المتضررين، في حين سيتم دمج النُهج المراعية للتغذية ولظروف النزاع في جميع الأنشطة، استرشادا برصد مستمر للوضع وتحليل للمخاطر.

تكامل البرامج

34- تتسم الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة بتصميم متعدد الطبقات ومترابط سيسهم في تحقيق الهدف الشامل المتمثل في تجنب أسوأ أشكال الجوع وسوء التغذية. وسيستند إدماج المكملات الوقائية في برمجة المساعدة الغذائية الطارئة المستهدفة إلى فهم شامل لمحركات سوء التغذية، بينما ستسترشد عملية تحديد الأولويات بتحليلات متعددة القطاعات وتوجيهات مجموعات التغذية، مع التركيز على المناطق التي تشهد ارتفاعا في معدل انتشار سوء التغذية الحاد العام، ومحدودية الوصول إلى الخدمات، وعوامل ضعف إضافية. وإذ يدرك **البرنامج** أن المكملات وحدها لا تعالج سوى المسائل المتعلقة بالحصول على الأغذية، فإنه سيُكملها بتدخلات التغيير الاجتماعي والسلوكي، وسيواصل التنسيق مع الشركاء المعنيين بالصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لمعالجة المحددات الأوسع نطاقا لسوء التغذية.[33]

35- وسيعزز الانتقال من التغذية في حالات الطوارئ إلى التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية أوجه التآزر بين الحصائل من خلال دعم تغذية الأطفال، وزيادة الالتحاق بالمدارس، وتعزيز النظم الغذائية المحلية، وتوفير سبل كسب العيش - وخاصة للنساء - ودعم تعافي المجتمعات المحلية. وستجمع البرمجة المتكاملة القائمة على المناطق بين التغذية المدرسية وسبل كسب العيش وتنمية الأسواق وتدخلات التكيف مع المناخ لتعزيز النظم الغذائية المحلية، وزيادة القدرة التكيفية للمجتمعات المحلية الضعيفة، وتهيئة مسارات مستدامة للخروج من دائرة المساعدة الإنسانية. وسيتم تنسيق التنفيذ مع السلطات المحلية وشركاء التنمية لضمان

[33] يرتكز نهج **البرنامج** على أدلة مؤسسية تبين أن المكملات الوقائية هي أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة عند إدماجها مع المساعدة الغذائية. ويقلل هذا الإدماج التقاسم مع الأسر التي لا تعاني من انعدام الأمن الغذائي، ويضمن تلبية الاحتياجات الغذائية للأسر، وبالتالي استهلاك الأغذية التكميلية بالشكل المقصود، وييسر تحقيق الكفاءة التشغيلية والكفاءة من حيث التكلفة. وقد تم اختيار المناطق المستهدفة لتقديم المساعدة الغذائية الطارئة المستهدفة باستخدام منهجية مركبة لتحديد الأولويات، تتضمن معدل انتشار سوء التغذية الحاد العام، وانعدام الأمن الغذائي، والحصول على الخدمات الصحية، ومؤشرات أخرى ذات صلة.

الاستدامة والملكية المجتمعية. وستكون نظم المعلومات المناخية والإنذار المبكر، التي طُورت في إطار الحصيلة 3، بمثابة أدوات حاسمة لتحفيز العمل الاستباقي، بما في ذلك مبادرات المساعدة الغذائية الطارئة مقابل الأصول في إطار الحصيلة 1.

36- وستصمم البرامج بما يتناسب مع الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والنازحين داخليا والفئات المهمشة مثل *المهمشين*. وعلى سبيل المثال، ستستهدف برامج التغذية الحوامل والمرضعات من النساء والبنات لتلبية احتياجاتهن البدنية، بينما ستوفر مبادرة المطابخ الصحية للتغذية المدرسية فرصا لكسب العيش للنساء ذوات الدخل المنخفض من خلال التدريب والتوظيف في مجال إعداد الطعام. وستدعم تدخلات بناء القدرة على الصمود المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، بمن فيهم النساء، من خلال الممارسات التي تعزز القدرة على الصمود الزراعي، والتدريب المهني، وتحسين الوصول إلى الأسواق. وسيضمن **البرنامج** أن تكون جميع الأنشطة شاملة ومراعية للحماية، ومستنيرة بتحليل متكامل للسياق وتقييمات للمخاطر.

المشاركة الاستراتيجية مع الشركاء

37- سيعزز **البرنامج** التعاون التشغيلي والاستراتيجي في ظل المشهد الإنساني المجزأ والمعقد للغاية في اليمن. وستواصل آلية الاستجابة السريعة، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف والمنظمة الدولية للهجرة، تقديم الإغاثة الأساسية للنازحين الجدد. وسيتعاون **البرنامج** مع منظمة الصحة العالمية واليونيسف ومنظمة الأغذية والزراعة والوزارات المعنية لدعم خدمات التغذية الأساسية، وتوسيع نطاق توافر الأغذية المنتجة محليا والمناسبة للعمر والغنية بالمغذيات، كجزء من برامج الوقاية من سوء التغذية وتعزيز القدرات الزراعية.

38- وستشمل الشراكات جهود الإغاثة الإنسانية والتنمية، بمشاركة أعمق مع المؤسسات والنظم المحلية. وتماشيا مع التوصيات الناتجة عن التقييم المؤسسي لحالات الطوارئ لعمل **البرنامج** في اليمن، والتزام **البرنامج** المؤسسي بإضفاء الطابع المحلي، سيعزز **البرنامج** تعاونه مع الوزارات المعنية والجهات الفاعلة المحلية لتحسين تعبئة الموارد، وتسهيل نقل المعرفة، وتعزيز تنسيق البرامج. وحيثما يمكن من الناحية التشغيلية، سيعمل **البرنامج** بشكل وثيق مع الوزارات المسؤولة عن الصحة العامة والسكان، والتعليم، والزراعة والري، من خلال تقديم المساعدة التقنية، وبناء القدرات، والتخطيط المشترك في إطار الحصيلتين 2 و3. وفي إطار الحصيلة 3، سيدعم **البرنامج** وزارة المياه والبيئة وهيئة الطيران المدني والأرصاد الجوية للنهوض بقدرات الإنذار المبكر والتخطيط لتدابير التكيف مع التغيرات طويلة الأجل في أنماط الطقس. وستنفذ هذه الأنشطة أساسا في الجنوب، حيث البيئة التشغيلية أكثر مؤاتاة، بينما سيظل **البرنامج** على استعداد لتوسيع جهود مماثلة في الشمال عندما تسمح الظروف بذلك. وسيتم إشراك الشركاء المحليين لتعزيز التنفيذ وتحسين المساءلة ودفع التزامات **البرنامج** لناحية إضفاء الطابع المحلي على المساعدات في استجابته.

39- وسيعمل **البرنامج** أيضا مع منظمة الأغذية والزراعة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لإعادة تنشيط الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالإنذار المبكر ودعم الفريق الاستشاري المقترح للإجراءات الاستباقية، مع تعزيز روابط أقوى بتطوير نظم السوق من خلال الشراكات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة.

40- وبالتوازي مع أنشطة الاستجابة للأزمات، سيعمل **البرنامج** بشكل وثيق مع اليونيسف والبنك الدولي لوضع الأسس لشبكات أمان اجتماعي مستجيبة للصدمات. وعلى وجه التحديد سيستكشف **البرنامج**، في إطار النشاطين 1 و4، إمكانية مواءمة الاستهداف، وتعزيز نظم تحديد المستفيدين، وإلغاء التكرار، وتشجيع التحويلات النقدية الرقمية، ودعم دمج شبكات الأمان في حالات الطوارئ في الأطر الوطنية ودون الوطنية الأوسع نطاقا كلما أمكن. وبالمثل، سيواصل **البرنامج** في إطار النشاط 3 الجهود الرامية إلى دعم الملكية الوطنية التدريجية لبرامج التغذية المدرسية، بما يضمن مراعاتها في استراتيجيات شبكات الأمان الاجتماعي الوطنية المستقبلية.

حصائل الخطة الاستراتيجية القطرية وأنشطتها

الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة: تمكن الأشخاص الأشد معاناة من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في اليمن من تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية الفورية بشكل أفضل، وتجنب أسوأ أشكال الجوع وسوء التغذية على مدار العام.

41- في إطار الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة، يسعى **البرنامج** إلى دعم أشد الأشخاص معاناة من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، بمن فيهم النازحون الجدد، من خلال نشاطين.

42- *النشاط 1:* سيسعى **البرنامج** إلى تقديم المساعدة الغذائية الطارئة المستهدفة لما يصل إلى 5 ملايين شخص. وسيتم إدماج هذه المساعدة مع تقديم مكملات غذائية وقائية إلى 000 580 طفل دون سن الثانية، والحوامل والمرضعات من النساء والبنات. وسيقوم **البرنامج** بتحديث التغطية الجغرافية والأسرية بانتظام، مستخدما بيانات الأمن الغذائي والتغذية المنتظمة، واستقصاءات الرصد عن بُعد العالية التواتر، لتحديد المناطق والأسر الأكثر ضعفا.

43- وبناء على توصيات مجموعة الأمن الغذائي والزراعة، ستكون الأهلية للمساعدة الغذائية الطارئة المستهدفة محددة زمنيا، وتقتصر على ثماني دورات سنوية تغطي كل منها 82 في المائة من الاحتياجات الشهرية من السعرات الحرارية وتوفر 55 في المائة من المتطلبات السنوية من السعرات الحرارية من خلال التحويلات العينية[34] أو التحويلات القائمة على النقد لضمان الوصول والمرونة. ومن خلال آلية الاستجابة السريعة، سيوفر **البرنامج** أيضا حصصا غذائية جاهزة للأكل للنازحين الجدد بسبب النزاع أو الصدمات الأخرى لمدة أقصاها شهرين.

44- وسيقدم **البرنامج** تحويلات إضافية قائمة على النقد، إما إلى جانب المكملات الوقائية أو كبديل لها للحوامل والمرضعات من النساء والبنات الأكثر ضعفا، بحسب الحالة، لتحسين حصولهن على أغذية طازجة مغذية أو أغذية مغذية متخصصة محلية حيثما تسمح ظروف السوق بذلك. وإذ يدرك **البرنامج** أن المكملات الوقائية وحدها لا تكفي لمعالجة الأسباب المعقدة ومتعددة الأسباب لسوء التغذية الحاد، فإنه سيتعاون مع وزارة الصحة، وكذلك مع شركاء الصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، لتعزيز مسارات الإحالة لخدمات صحة الأم والطفل، بما في ذلك رعاية ما قبل الولادة وما بعدها، وعلاج الأمراض المعدية، وتقديم المشورة بشأن تغذية الرضع وصغار الأطفال. وسيدمج **البرنامج** هذه الروابط في تصميم الأنشطة والتوجيه التشغيلي، ويبذل جهودا متضافرة لتنسيق المنصات المجتمعية لتقديم خدمات متكاملة. وفي إطار هذا النهج، سيقدم **البرنامج** حملات ومبادرات التغيير الاجتماعي والسلوكي للأسر من خلال مجموعة من القنوات، بما في ذلك نقاط التوزيع والزيارات المنزلية التي يقوم بها أخصائيون صحيون مجتمعيون مدربون، مع التركيز على تعزيز التنوع الغذائي وتحسين ممارسات تغذية الرضع وصغار الأطفال.

45- واسترشادا بنظم المعلومات المناخية والإنذار المبكر المطورة بموجب الحصيلة 3، سيعزز **البرنامج** الأمن الغذائي للأسر من خلال أنشطة الأغذية الطارئة المشروطة مقابل الأصول، المرتبطة بأنشطة الاستعداد والتعافي المجتمعية في حالات الطوارئ، وحيثما أمكن، بآليات تمويل الإجراءات الاستباقية.

46- *النشاط 2:* سيدعم **البرنامج** 1.5 مليون طفل دون سن الخامسة، والحوامل والمرضعات من النساء والبنات، ممن يعانون من سوء التغذية الحاد المتوسط من خلال توفير أغذية مغذية متخصصة، ومبادرات التغيير الاجتماعي والسلوكي لتجنب أسوأ أشكال سوء التغذية. وسيعطي **البرنامج** الأولوية لبرامج التغذية التكميلية المستهدفة في المديريات حيث ترتفع معدلات انتشار سوء التغذية الحاد العام، ولا سيما تلك التي تتجاوز عتبات الطوارئ، و/أو التي توجد فيها عوامل مفاقمة، بما في ذلك تفشي الأمراض، أو النزوح، أو ضعف الحصول على الخدمات. وسيكمّل ذلك دور اليونيسف في إدارة سوء التغذية الحاد الشديد وتركيزها على المراكز الصحية. وبالتوازي مع ذلك، سيتعاون **البرنامج** مع اليونيسف للحفاظ على خدمات كافية للأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية الحاد المعتدل العالي المخاطر في مناطق أخرى، وتحسين تقديم الخدمات المشتركة في المراكز الصحية، مما يضمن استمرارية الرعاية لإدارة سوء التغذية الحاد، ويؤدي إلى زيادة الكفاءة التشغيلية. واستكمالا لهذه الجهود، سيعمل **البرنامج** على تعزيز توافر الأغذية المغذية من خلال الجهود الرامية إلى تعزيز الإنتاج المحلي للأغذية المقواة، وبناء القدرات المحلية للوقاية من سوء التغذية وإدارته.

[34] صُممت الحصة الغذائية باستخدام أداة Optimus، وهي أداة التحسين المؤسسي إلى المستوى الأمثل في **البرنامج**، والتي تدعم تطوير سلال غذائية متوازنة غذائيا واقتصاديا، واستراتيجيات إمداد فعالة من حيث التكلفة. وتُستخدم خيارات الشراء الدولية والمحلية. وحيثما كان ذلك ممكنا ومناسبا، يشتري **البرنامج** كميات صغيرة محليا لتجنب زعزعة الأسواق المحلية، بما في ذلك من خلال شراكات مع المطاحن المحلية لضمان تقوية دقيق القمح. أما بالنسبة للكميات الأكبر، فتسترشد قرارات الشراء بتحليلات كفاءة التكلفة واعتبارات سلسلة الإمداد لضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

47- وسينفذ **البرنامج** الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة بالتنسيق مع مجموعة الأمن الغذائي والزراعة ومجموعة التغذية، ويعمل في الوقت نفسه مع السلطات المحلية والشركاء المتعاونين ومقدمي الخدمات المالية. وسيسترشد تخطيط مشتريات **البرنامج** بتوقعات التمويل وإدارة خطوط الإمداد لتجنب فجوات في الإمداد، وسيستخدم **البرنامج** نماذج مشتريات مرنة تجمع بين التحويلات العينية والتحويلات القائمة على النقد، حيثما أمكن، وذلك للتكيف مع ظروف السوق واحتياجات المستفيدين.

المواءمة مع الأولويات الوطنية

48- تتواءم الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة مع الهدفين الاستراتيجيين 1 و2 لخطة الاستجابة الإنسانية الوطنية، اللذين يركزان على المساعدة المنقذة للأرواح والحلول المستدامة، ومع الحصيلة 4 لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.[35] وتدعم الأولويات الوطنية للتغذية، بما في ذلك خطة عمل التغذية المتعددة القطاعات في اليمن للفترة 2025-2030 التي تقودها أمانة نظام الدعم العالمي لتعزيز التغذية.

الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة: تعزيز حصول البنات والأولاد في سن الدراسة الأكثر عرضة للمخاطر والحرمان على التعليم والأغذية والتغذية بحلول عام 2028.

49- من خلال الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة، سيقدم **البرنامج** استجابة حاسمة تحمي الأطفال من أسوأ أشكال انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وتحافظ على رأس المال البشري وآفاق التنمية المستقبلية في اليمن. وستوفر التغذية المدرسية شبكة أمان أساسية في المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية والحرمان التعليمي، مما يساعد على إبقاء الأطفال في المدارس، وحماية حالتهم التغذوية، ومنع الخسائر التي لا رجعة فيها من حيث الرفاه والنمو. وسيجمع البرنامج بين التغذية المدرسية الطارئة والانتقال التدريجي إلى نماذج مملوكة محليا أكثر استدامة، رهنا بالوصول والقدرات والتمويل. وستبني الحصيلة 2 جسرا بين الاستجابة الإنسانية وبناء القدرة على الصمود من خلال الاستثمار في الأجيال القادمة، مع تعزيز النظم الوطنية والاقتصادات المحلية.

50- *النشاط 3:* سيستهدف برنامج التغذية المدرسية التابع **للبرنامج** 1.3 مليون طفل في سن الدراسة في المتوسط سنويا. وفي السنة الأولى، سيتلقى مليون طفل في المناطق التي يصعب الوصول إليها، والتي تعاني من انعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية والحرمان التعليمي، بسكويتا مقوى كل يوم دراسي. وستوفر طريقة التغذية المدرسية الطارئة هذه شبكة أمان حاسمة في المناطق التي تمنع فيها قيود الوصول تنفيذ نماذج أكثر شمولا.

51- وفي المناطق الأكثر استقرارا والتي يسهل الوصول إليها، سيصل **البرنامج** بوجبات مدرسية بالمنتجات المحلية إلى 000 200 طفل إضافي في سن الدراسة، وسيتم توسيع نطاق هذه الوجبات تدريجيا، رهنا بتوفر التمويل والحيز التشغيلي. وسيتم ربط هذه الوجبات بنظم وأسواق الأغذية المحلية - بما في ذلك المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يدعمهم **البرنامج** - مما يحسن التغذية، ويدعم الاقتصادات المحلية، ويعزز التمكين الاقتصادي للمرأة. وسيتم توسيع نطاق مشروع المطابخ الصحية[36] - الذي يتم تنفيذه في إطار الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة للفترة 2023-2025 - في المناطق الحضرية لتوفير وجبات طازجة يتم إعدادها محليا وخلق فرص العمل وتنمية المهارات للنساء ذوات الدخل المنخفض.

52- ولاستكمال هذه الجهود، سيُطلق **البرنامج** مبادرة تجريبية لتوزيع حصص غذائية مشروطة، مستهدفا الأسر في اثنتين من أكثر المديريات حرمانا من التعليم، واللتين لا تشملهما المساعدة الغذائية الطارئة المستهدفة. وستقدم هذه الحصص الغذائية في البداية كمساعدات عينية، وستهدف إلى تحفيز الالتحاق بالمدرسة، والحد من معدلات التسرب، وتحسين الأمن الغذائي للأسر.[37] وبحسب أداء السوق الوظيفي، قد يتم توفير الحصص الغذائية لاحقا على شكل تحويلات قائمة على النقد.

---

[35] "بحلول عام 2024، سيحظى الأشخاص في اليمن، وخاصة النساء والمراهقين والبنات والمعرضين لمخاطر التخلف عن الركب، بحماية اجتماعية وخدمات اجتماعية معززة تركز على الأشخاص، وتستند إلى الأدلة والاحتياجات، وتكون منصفة وشاملة وتستجيب للمنظور الجنساني والعمر.

[36] يوفر مشروع المطبخ الصحي التابع **للبرنامج**، وهو أحد نماذج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية التي يتم تنفيذها، وجبات مدرسية طازجة بمنتجات محلية المصدر وتحتوي على الفواكه والخضروات، بهدف منح الأطفال المغذيات التي يحتاجون إليها ومساعدتهم على تكوين عادات غذائية صحية.

[37] سيقوم **البرنامج** بتصميم هذا المشروع التجريبي في عام 2025 بالتشاور مع مكاتب المناطق والشركاء المتعاونين ووزارة التعليم.

53- وبالتوازي مع ذلك، سيواصل **البرنامج** بناء القدرات المحلية لدعم نظم التغذية المدرسية المستدامة، من خلال العمل مع الجهات الفاعلة في الحكومات المحلية والمنظمات المجتمعية وهيئات إدارة المدارس لتعزيز الملكية المحلية. وستُشجع جهود الدعوة على تخصيص الموارد الوطنية للتغذية المدرسية، بدعم من توليد الأدلة لتعبئة المزيد من التمويل الإنمائي.

المواءمة مع الأولويات الوطنية

54- تتواءم الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة مع الهدف الاستراتيجي 2 لخطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية وتساهم في الحصيلة 4 لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. كما تتواءم مع الأولوية 1 لمشروع الخطة الاستراتيجية للتعليم لحكومة اليمن.

الحصيلة 3 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة: تستفيد المجتمعات المحلية في المناطق الأكثر تضررا من الصدمات في اليمن من نظم غذائية أكثر قدرة على الصمود تعمل على تعزيز سبل كسب عيشها وأمنها الغذائي بحلول عام 2028.

55- في إطار الحصيلة 3 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة، سيسعى **البرنامج**، بالتعاون مع شركاء التنمية، إلى تعزيز قدرة المجتمعات المحلية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي والضعيفة على الصمود من خلال الاستثمار في سبل كسب العيش المستدامة، وإدارة الموارد الطبيعية، والحد من مخاطر الكوارث. وتركز هذه الحصيلة على معالجة المحركات المسببة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الناجمة عن التغيرات في أنماط الطقس والصدمات المتعلقة بها، مما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي الطويل المدى وتقليل الاعتماد على المساعدة الإنسانية.

56- *النشاط 4:* سينفذ **البرنامج** برامج متكاملة بقيادة المجتمعات المحلية في المناطق غير المشمولة بالمساعدة الغذائية الطارئة المستهدفة، والتي تتأثر بشكل متكرر بانعدام الأمن الغذائي والصدمات كالجفاف والفيضانات والأعاصير. وستسترشد التدخلات بالأدوات المؤسسية بشأن القدرة على الصمود[38] وتنفذ في المناطق ذات الإمكانات القوية لاستعادة البيئة وتعافي سبل كسب العيش والنمو الاقتصادي لاستكمال أنشطة شركاء التنمية.[39]

57- وستدعم برمجة الأغذية مقابل الأصول تطوير البنية التحتية المجتمعية لتعزيز القدرة على الصمود. وستشمل الأنشطة الحفاظ على التربة والمياه، والري على نطاق صغير، وإدارة مستجمعات المياه، والحد من مخاطر الكوارث – وستكون مصممة خصيصا بما يتناسب مع ظروف الزراعة المحلية وتنفذ من خلال عمليات تشاركية. وقد صممت هذه التدخلات لتكون مستدامة وذات ملكية محلية، وستعزز قدرة المجتمعات المحلية على امتصاص الصدمات المستقبلية والتعافي منها.

58- واستكمالا لأنشطة المساعدة الغذائية مقابل الأصول، سينفذ **البرنامج** أنشطة المساعدة الغذائية مقابل التدريب لبناء قدرة الأسر على الصمود من خلال التدريب المهني، والإلمام بالأمور المالية، وبأنشطة تنمية المهارات الأخرى. وسيتم مواءمة التدريب على برنامج الغذاء مقابل المساعدة مع سلاسل القيمة المحلية لتعزيز فرص توليد الدخل للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

59- ولتعزيز الحد من مخاطر الكوارث على مستوى المجتمعات المحلية والتخطيط للتكيف معها، سيستثمر **البرنامج** في تطوير نظم المعلومات المناخية والإنذار المبكر. وستحسن هذه النظم التواصل بشأن المخاطر من خلال نشر بيانات آنية عن الطقس والأسواق والأمن الغذائي، وستمكّن السلطات والمجتمعات المحلية من وضع استراتيجيات أمن غذائي مستنيرة بالمخاطر. وستوجه العوامل المحفزة القائمة على التنبؤات - بما في ذلك الجفاف، وعتبات هطول الأمطار للفيضانات والأعاصير، وتقلبات السوق - التخطيط التشغيلي المبكر والإجراءات الاستباقية على المستويين المجتمعي والمركزي.

60- وسيعمل **البرنامج** بتعاون وثيق مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز التعافي الاقتصادي الشامل بقيادة المجتمعات المحلية والقدرة على الصمود. وسيتم تنفيذ أنشطة تدعم سلاسل القيمة في قطاعي مصائد الأسماك والزراعة مع هؤلاء الشركاء، وسيركز **البرنامج** على تعزيز الوصول إلى الأسواق، ودعم البنية التحتية المجتمعية، وربط بناء القدرة على

[38] سيجري **البرنامج** تقييما لأداء السوق الوظيفي في عام 2026 لتوجيه أنشطة تنمية الأسواق في سياقات محددة. وستوجه النتائج الجهود الرامية إلى تعزيز الروابط مع المزارعين المحليين، ودعم التجار المحليين، وتحسين ظروف السوق بشكل عام.

[39] يشمل ذلك المناطق التي كانت تضم المنتجين والموردين الرئيسيين للسلع الزراعية قبل النزاع، فضلا عن المناطق الساحلية ذات الإمكانات الكبيرة لمصايد الأسماك.

الصمود ببرامج التغذية والتغذية المدرسية. وسيعزز هذا النهج المتعدد القطاعات والقائم على المناطق النظم الغذائية المحلية ويدعم التنمية المستدامة.

المواءمة مع الأولويات الوطنية

61- ستساهم الحصيلة 3 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة في تحقيق الهدف الاستراتيجي 2 لخطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية، ومبادرة الأمم المتحدة للإنذار المبكر للجميع، واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث الوطنية في اليمن، من خلال دمج العمل المبكر في الحماية الاجتماعية وبناء القدرة على الصمود والنظم الغذائية.

الحصيلة 4 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة: تعزيز قدرة الجهات الفاعلة الإنسانية في اليمن على مساعدة الأشخاص المتضررين من الأزمات على مدار العام.

62- تظهر الحصيلة 4 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة الدور الحاسم الذي يؤديه **البرنامج** باعتباره عاملا تمكينيا للاستجابة الإنسانية بين الوكالات من خلال الخدمات المكلف بها وتوفير الخدمات الثنائية.

63- *النشاط 5:* ستواصل الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة تقديم خدمات النقل الجوي للجهات الفاعلة الإنسانية، مما يتيح الوصول إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها حيث يعيق انعدام الأمن وضعف البنية التحتية والمسافات الشاسعة الحركة البرية. وستدعم هذه الخدمات تنفيذ البرنامج وعمليات الرصد والاستجابة، وعمليات الإجلاء الطبي، والنقل الأمني إلى مواقع أخرى، والبعثات الخاصة.

64- *النشاط 6:* بصفته العضو القائد في مجموعة اللوجستيات، سييسر **البرنامج** التنسيق المتسم بالكفاءة من خلال تقديم خدمات لوجستية موثوقة وتسليم مواد إغاثة منقذة للأرواح بطريقة فعالة من حيث التكلفة إلى الجهات الفاعلة الإنسانية. واسترشادا بتحليل للفجوات والاحتياجات[40] لعام 2024 ومفهوم للعمليات لعام 2025، ستعزز المجموعة شراكات سلسلة الإمداد، وتوحد الإجراءات اللوجستية، وتوسع نطاق التدريب القائم على الكفاءة، مع التركيز على تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية الوطنية. ورهنا بتوفر التمويل وبما يتماشى مع أولويات الفريق القطري الإنساني، سيتم الحفاظ على الخدمات اللوجستية في حالات الطوارئ، بما في ذلك لعمليات النقل الجوي المخصصة.

65- *النشاط 7:* سيواصل **البرنامج** توفير اتصالات آمنة، وتوصيلية الإنترنت، والدعم التقني، وإدارة المعلومات لتيسير العمليات الإنسانية. وتماشيا مع توافر الموارد، سيقلص **البرنامج** بصمة تواجد مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ، حيث سيقلل عدد مواقع المجموعة وموظفيها. وحيثما يمكن، ستُعطى الأولوية للخدمات للحفاظ على استمرارية العمليات الحاسمة. وسيتم استكشاف فرص بناء القدرات المحلية وتوسيع نطاق وصول المجتمعات المحلية إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات بشكل انتقائي، مما يعزز الاتصال والتنسيق في مواقع الاستجابة لحالات الطوارئ ذات الأولوية.

66- *النشاط 8:* سيواصل **البرنامج** تقديم الخدمات اللوجستية عند الطلب، وخدمات مشتريات المواد غير الغذائية، وخدمات الإدارة، وخدمات تكنولوجيا المعلومات إلى هيئات الأمم المتحدة الأخرى والجهات الفاعلة الإنسانية على أساس الاسترداد الكامل للتكاليف. وقد تشمل الخدمات توفير الوقود في إطار مرفق الوقود المتجدد للمستشفيات ومحطات معالجة المياه، بالإضافة إلى حلول النقل البحري والجوي، ومساحات المستودعات وإدارتها، وخدمات سلسلة الإمداد الأخرى لضمان استمرارية العمليات وكفاءتها.

المواءمة مع الأولويات الوطنية

67- ستساهم الحصيلة 4 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة في تحقيق جميع الأهداف الاستراتيجية لخطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية.

[40] **البرنامج** ومجموعة اللوجستيات. 2024. *اليمن: تحليل الفجوات والاحتياجات: تقرير التوصيات والتقييمات.*

5- تحديد الأولويات والاستدامة

نهج تحديد الأولويات

68- لا يزال مشهد الموارد والحيّز التشغيلي في اليمن محدودين للغاية. ورغم أن **البرنامج** أثبت تاريخيا قدرته القوية على تعبئة موارد كثيرة، تشير الاتجاهات الأخيرة إلى انخفاض حاد في مساهمات الجهات المانحة وتزايد حالة عدم اليقين، ولا سيما في ظل غياب الدعم من الجهات المانحة التقليدية الرئيسية. وفي هذا السياق، تقترح الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة للفترة 2026-2028 ميزانية سنوية مخفضة بشكل كبير قدرها 816 مليون دولار أمريكي، بانخفاض عن المتوسط السنوي للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة السابقة البالغ 2.9 مليار دولار أمريكي، مما يعكس الحاجة الملحة إلى تحديد الأولويات بناء على المبادئ لضمان توجيه الموارد المحدودة إلى أكثر التدخلات فعالية وإنقاذا للأرواح. وسيواصل **البرنامج** الدعوة إلى زيادة التمويل على المستويين العالمي والوطني، مسلطا الضوء على حجم الاحتياجات غير الملباة والعواقب الإنسانية لنقص الموارد في واحدة من أكثر البيئات التشغيلية تعقيدا في العالم.

69- وفي حدود التمويل المتاح، سيركز **البرنامج** على الوصول إلى الفئات الأشد معاناة من انعدام الأمن الغذائي والتغذوي من خلال تحديد الأولويات بصرامة وسيستند إلى ثلاثة معايير: شدة انعدام الأمن الغذائي والتغذوي، وقدرة **البرنامج** على تجنب أسوأ أشكال الجوع وسوء التغذية، وتوافر حيز تشغيلي آمن، وإمكانات تعبئة التمويل الكافي لتحقيق أثر مستدام. وسيظل التنفيذ الآمن والقائم على المبادئ شرطا أساسيا، وسيجري استعراض أهلية الأسر بانتظام لتبيّن الاحتياجات والقيود المتغيرة.

70- وستظل الحصيلة 1 - التي تشمل المساعدة الغذائية الطارئة المستهدفة والتدخلات التغذوية - ركيزة استجابة **البرنامج** لإنقاذ الأرواح، وستحظى بالنصيب الأكبر من الموارد. ويعتزم **البرنامج** الوصول إلى مليوني شخص على الأقل من خلال المساعدة الغذائية الطارئة المستهدفة، مع الحفاظ على قدرته على توسيع نطاق التغطية ليصل إلى 5 ملايين شخص، بحسب التمويل والحيّز التشغيلي. وسيعطي الاستهداف الأولوية للفئات الأكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي الكارثي وسوء التغذية الحاد، بما يتماشى مع التزام **البرنامج** بتجنب أسوأ الحصائل في ظل بيئة مقيدة الموارد.

71- وبالتوازي مع مبادئ محور العمل الإنساني والتنمية والسلام وبما يتسق معها، سينفذ **البرنامج** تدريجيا أنشطة تراعي التغذية وتعزز بناء القدرة على الصمود في إطار الحصيلتين 2 و3، حيثما تسمح الظروف التشغيلية، مع التركيز على المناطق الخارجة عن نطاق تغطية المساعدة الغذائية الطارئة المستهدفة حيث لا تزال الاحتياجات قائمة. وستشكل التغذية المدرسية الطارئة استجابة حاسمة في المناطق العالية المخاطر، وسيجري إدخال مبادرات الوجبات المدرسية التكميلية بالمنتجات المحلية تدريجيا، بينما ستدعم استثمارات القدرة على الصمود الحد من الاحتياجات الإنسانية. وسيتم تنسيق هذه الاستثمارات مع الجهات الفاعلة الوطنية وشركاء التنمية لتعزيز التعافي المستدام، والملكية المحلية، وتعزيز النظام الغذائي على المدى الطويل.

استراتيجيات الاستدامة والانتقال

72- ترتكز الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة على استثمارات **البرنامج** الممتدة لعقود في اليمن. وسيسعى **البرنامج** من خلالها إلى الحفاظ على شرايين الحياة الأساسية واستحداث نقاط دخول للانتقال في المستقبل. وفي حين أن جهود **البرنامج** ترسي الأساس اللازم للنظم الوطنية، فإن الانتقال المستدام يظل مشروطا بتسوية سياسية مستدامة، وتحسين الحوكمة، والاستثمار المؤسسي. وفي ظل غياب هذه الظروف التمكينية، سينصب تركيز **البرنامج** على تقديم المساعدة المنقذة للأرواح وحماية رأس المال البشري الأساسي.

73- وتماشيا مع محور العمل الإنساني والتنمية والسلام، سينهي **البرنامج** تدريجيا تقديم المساعدة الغذائية الإنسانية في المناطق حيث استقرت الاحتياجات الإنسانية، مع الحرص على مواءمة جهود بناء القدرة على الصمود جغرافيا وتسلسلها لتجنب تكرار انعدام الأمن الغذائي الحاد. وستدعم أنشطة بناء القدرة على الصمود - التي ينفذها **البرنامج** وشركاء التنمية - التعافي الطويل الأجل، مستهدفة المناطق حيث يقلص **البرنامج** نطاق الإغاثة الإنسانية. وستربط الحزم القائمة على المناطق الدعم المقدم للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والأسواق المحلية والتغذية المدرسية والبنية التحتية المجتمعية لإنشاء نظم غذائية مستدامة وأنشطة اقتصادية شاملة.

74- وفي الوقت نفسه، سيعمل **البرنامج** بشكل وثيق مع شركاء التنمية، والوزارات التقنية المعنية، والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية المحلية لتعزيز القدرات المحلية، وتشجيع الملكية الوطنية التدريجية للخدمات، بما في ذلك التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية، وشبكات الأمان المستجيبة للصدمات. ولتعزيز الاستدامة، سيسعى **البرنامج** إلى تكميل نظم الحماية الاجتماعية القائمة، مثل برنامج البنك الدولي للتحويلات النقدية الطارئة، وشبكات الأمان الوطنية ودون الوطنية الأخرى. ومن خلال مواءمة المساعدة الإنسانية مع مبادرات الحماية الاجتماعية، سيهدف **البرنامج** إلى الحد من التكرار، وتحسين كفاءة الاستهداف، ودعم انتقال أكثر سلاسة من المساعدة الطارئة إلى آليات الحماية الاجتماعية الطويلة الأجل.

75- وفي السيناريوهات حيث لا يكون الانتقال ممكنا، سيحافظ **البرنامج** على تركيزه على حالات الطوارئ ويضمن وجود خطط طوارئ. وقد تعيق المخاطر الرئيسية - مثل النزاع المستمر، والانهيار الاقتصادي، والصدمات المناخية، ونقص التمويل - التقدم بشكل كبير. سوف تشمل جهود التخفيف من حدة المخاطر تكييف البصمة التشغيلية **للبرنامج**؛ وتعزيز آليات التنفيذ المحلية والشراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية والشبكات المجتمعية؛ والاستثمار في الإجراءات الاستباقية ونظم الإنذار المبكر، واستخدام البرمجة التكيفية التي تسترشد برصد الحالة وتحليل مواطن الضعف في الوقت الفعلي.

الملحق الأول

موجز خط الرؤية للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لليمن للفترة 2026-2028				
الهدف	**القضاء على الجوع**	**القضاء على الجوع**	**القضاء على الجوع**	**دعم الشراكات**
الغاية	**2-1 الحصول على الغذاء**	**2-1 الحصول على الغذاء**	**2-4 النظم الغذائية المستدامة**	**17-16 تعزيز الشراكات العالمية**
مجال التركيز	**الاستجابة للأزمات**	**بناء القدرة على الصمود**	**بناء القدرة على الصمود**	**الاستجابة للأزمات**
حصيلة الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة	**الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة**: تمكن الأشخاص الأشد معاناة من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في اليمن من تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية الفورية بشكل أفضل، وتجنب أسوأ أشكال الجوع وسوء التغذية على مدار العام.	**الحصيلة 21 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة**: تعزيز حصول البنات والأولاد في سن الدراسة الأكثر عرضة للمخاطر والحرمان على التعليم والغذاء والتغذية بحلول عام 2028.	**الحصيلة 3 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة**: تستفيد المجتمعات المحلية في المناطق الأكثر تضررا من الصدمات في اليمن من نظم غذائية أكثر قدرة على الصمود تعمل على تعزيز سبل كسب عيشها وأمنها الغذائي بحلول عام 2028.	**الحصيلة 4 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة**: تعزيز قدرة الجهات الفاعلة الإنسانية في اليمن على مساعدة الأشخاص المتضررين من الأزمات على مدار العام.
الأنشطة	**النشاط 1:** تقديم المساعدة المنقذة للأرواح للأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي والضعف التغذوي في المناطق الأكثر تضررا، ودعم جهود الاستعداد والتعافي المجتمعية.	**النشاط 3:** توفير وجبات مدرسية ورسائل التغيير الاجتماعي والسلوكي للبنات والأولاد في سن الدراسة، ودعم الحصول على التعليم.	**النشاط 4:** تقديم الدعم القائم على المناطق لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في وجه الصدمات، وتحسين الوصول إلى فرص توليد الدخل والمساهمة في النظم الغذائية المحلية.	**الأنشطة 5-7:** تقديم الخدمات المكلف بها إلى مجتمع العمل الإنساني لتعزيز دعمه للأشخاص المتضررين من الأزمات.
	النشاط 2: تقديم المساعدة المنقذة للأرواح والخدمات التكميلية للفئات الضعيفة تغذويا من أجل إدارة سوء التغذية الحاد.			**النشاط 8:** تقديم الخدمات عند الطلب إلى الجهات الفاعلة الإنسانية لتعزيز دعمها للأشخاص المتضررين من الأزمات.

الملحق الثاني

الرصد والتقييم والأدلة وإدارة المخاطر

ترتيبات الرصد والتقييم وتوليد الأدلة

1- سيستخدم **البرنامج** نظام رصد متعدد الطبقات، يجمع بين النهج المباشرة والنهج عن بُعد لتتبع النواتج والعمليات والحصائل، بما يضمن المساءلة وتعديلات البرمجة القائمة على البيانات. وستتواءم جميع عمليات الرصد مع متطلبات الرصد الدنيا لدى **البرنامج**، وستصنف البيانات بحسب العمر والجنس والإعاقة، وستستكمل الرؤى النوعية النتائج الكمية. وستُنشر نتائج الرصد من خلال لوحات المعلومات والتقارير واجتماعات مع أصحاب المصلحة.

2- سيُجري موظفو **البرنامج** الميدانيون وراصدون تابعون لأطراف ثالثة رصدا في الموقع، باستخدام نهج قائم على المخاطر، وستُعطى الأولوية للمواقع العالية المخاطر. وستعزز الأدوات الموحدة والتدريب والزيارات الميدانية المنتظمة دقة البيانات. ويعمل **البرنامج** حاليا مع ثلاث شركات رصد تابعة لأطراف ثالثة، ويعتزم زيادتها إلى خمس شركات لتغطية جميع المناطق. وسيستخدم **البرنامج** مراكز اتصال عن بُعد داخل اليمن وخارجها لتوفير عمليات تحقق إضافية، مما يضمن توافر الموظفين والموظفات لمعالجة شواغل المستفيدين.

3- سيعمل **البرنامج** على توسيع نطاق خطه الساخن المجاني لتلقي تعقيبات المستفيدين، والذي يعمل منذ عام 2016، وسيوسع مكاتب المساعدة في مواقع التوزيع لجمع التعقيبات المجتمعية. وستسجل المنظمات الشريكة جميع التعقيبات في نظام SugarCRM، وهو نظام التتبع المركزي في **البرنامج**، مما يضمن تسوية الحالات في الوقت المناسب. وستساعد المشاورات المجتمعية وتوفير المعلومات **البرنامج** على ضمان استمرار خضوعه للمساءلة أمام المتضررين.

4- إدراكا لصعوبة ضمان دقة البيانات وقابلية تطبيقها - ولا سيما في ظل التحول من برنامج إغاثة واسع النطاق إلى نموذج أكثر استهدافا - سيعطي **البرنامج** الأولوية للاستثمار في نظم الرصد التي تعزز مصداقية الأدلة واتساقها وفائدتها. وتُلزم الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة **البرنامج** بتقييم وتعزيز جودة ودقة تقييمات الأمن الغذائي ومعايير الاستهداف وأدوات الرصد بشكل مستمر. وسيجري استعراض نُهج الاستهداف بانتظام للاستجابة للظروف المتغيرة ولضمان مصداقية قرارات تحديد الأولويات التي يتخذها **البرنامج**.

5- ستسترشد تعديلات البرامج بنتائج التقييم المؤسسي لحالات الطوارئ لعمل **البرنامج** في اليمن، ومن المقرر إجراء تقييم لامركزي للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة في عام 2026 لتقييم أثرها وفعاليتها على المدى الطويل.

إدارة المخاطر وتدابير تخفيف أثرها

لمحة عامة

6- لدى **البرنامج** في اليمن وظيفة لإدارة المخاطر ولجنة رقابة لدعم اتخاذ القرارات المستنيرة بالمخاطر. ويحتفظ **البرنامج** بسجل مخاطر قطري، يتواءم مع بياناته المحددة لمستوى تحمل المخاطر، مما يمكّن من تحديد المخاطر الناشئة والمستمرة والتخفيف منها بشكل استباقي.

المخاطر الاستراتيجية

7- *البيئة الأمنية:* قد يجبر الوضع الأمني المتقلب - بما في ذلك النزاع المسلح، والتهديدات التي يتعرض لها العاملون الإنسانيون، ومخاطر النهب - **البرنامج** وشركاءه على تعليق عملياتهم أو تقليصها في المناطق المتضررة. وتشتمل تدابير التخفيف على نظم الإنذار المبكر، والاستعداد لحالات الطوارئ، والمرونة التشغيلية، والتنسيق بين الوكالات، والتخطيط القوي للطوارئ.

8- *عدم كفاية التمويل:* يضعف النقص المستمر في التمويل قدرة **البرنامج** على الحفاظ على تقديم المساعدة المنقذة للأرواح. وسيواصل **البرنامج** الدعوة إلى التمويل المرن المتعدد السنوات، وتطبيق استراتيجيات تحديد الأولويات القائمة على الموارد، للتركيز على الفئات الأكثر احتياجا.

9- *التدابير القسرية الأحادية الجانب:* لا تزال العقوبات والقيود الاقتصادية - وخاصة تلك التي تؤثر على الشمال - تعقد الجهود المصرفية والجهود المتعلقة بسلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية. ويعمل **البرنامج** بنشاط على وضع خطط طوارئ تشغيلية، ويدعو إلى الإعفاءات اللازمة للحفاظ على استمرارية البرامج.

المخاطر التشغيلية

10- *قيود الوصول*: تعيق القيود الإدارية والأمنية وصول **البرنامج** وشركائه المتعاونين إلى الأشخاص المتضررين. ويخفف **البرنامج** أثر هذه القيود من خلال زيادة الاعتماد على الشركاء المحليين، والرصد عن بُعد ومن خلال أطراف ثالثة، وأساليب التنفيذ التكيفية التي تحافظ على الرقابة على البرامج واستقلالها التشغيلي.

11- *تعطل سلسلة الإمداد:* يؤثر عدم الاستقرار الإقليمي والعقوبات على ممرات النقل وعمليات الموانئ وتوافر الوقود. ويحتفظ **البرنامج** بشبكة لوجستية مرنة، بما في ذلك طرق للطوارئ، ويشارك في جهود الدعوة النشطة لحماية الممرات الإنسانية.

المخاطر الائتمانية

12- *مخاطر التدليس:* لا يزال التدليس وإساءة استخدام الموارد من المخاطر الرئيسية في العمليات الكبيرة الحجم. ويجري **البرنامج** تقييما دوريا لهذه المخاطر مع شركائه المتعاونين لمنع التدليس، بما في ذلك من خلال إدماج تدابير منع التدليس في الاتفاقات ونظم الرقابة. وتدار الادعاءات بما يتماشى مع سياسة **البرنامج** بشأن مكافحة التدليس والفساد، بما في ذلك عن طريق الإحالة إلى مكتب المفتش(ة) العام(ة) وخدمات الرقابة.

المخاطر المالية

13- *مخاطر الخدمات المالية:* تعرض العقوبات وقيود السيولة وتراجع قدرة مقدمي الخدمات المالية للخطر قدرة **البرنامج** على دفع رواتب موظفيه وشركائه وموردية، وتنفيذ برامج التحويلات القائمة على النقد. وسيواصل **البرنامج** وضع تدابير لتخفيف المخاطر وحلولا بديلة من أجل الحفاظ على استمرارية الخدمات المالية والحد من انقطاع البرامج.

الضمانات الاجتماعية والبيئية

14- يشكل النزاع الممتد والانهيار الاقتصادي والهشاشة الناتجة عن تغير أنماط الطقس والظواهر الجوية المتطرفة مخاطر كبيرة على الضمانات البيئية والاجتماعية. وقد تضع العمليات الإنسانية ضغوطا على الموارد الطبيعية، وتولد نفايات، وتؤثر على النظم الإيكولوجية. وتماشيا مع إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية **للبرنامج**، واستنادا إلى مشاورات مع أصحاب المصلحة، سيتم فحص جميع الأنشطة لكشف الآثار السلبية، وسيتم إدماج تدابير التخفيف على مدار دورات المشروع. وستظل نُهج الضمانات الاجتماعية - ولا سيما حماية الفئات الضعيفة - أولوية، وسيتم دمج آليات التعقيبات المجتمعية في تنفيذ البرامج لتيسير تحديد مخاطر الضرر والتخفيف منها والاستجابة لها. وستساعد هذه الضمانات على ضمان بقاء عمليات **البرنامج** مستجيبة وشاملة وخاضعة للمساءلة على نطاق المشهد الإنساني المعقد في اليمن.

الملحق الثالث

ميزانية الحافظة القطرية القائمة على الاحتياجات وتوزيع التكاليف بحسب حصيلة الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة

الجدول 1: ميزانية الحافظة القطرية القائمة على الاحتياجات *(دولار أمريكي)*					
حصائل الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة	**النشاط**	**2026**	**2027**	**2028**	**المجموع**
1	1	528 718 695	524 878 206	514 968 667	**1 568 565 567**
	2	84 560 098	84 500 861	84 610 229	**253 671 189**
2	3	78 553 165	94 384 831	107 848 842	**280 786 838**
3	4	38 524 140	45 450 863	53 945 763	**137 920 766**
4	5	34 282 091	31 920 543	28 992 041	**95 194 675**
	6	3 357 115	3 358 513	3 364 052	**10 079 679**
	7	4 047 433	4 059 946	4 076 550	**12 183 929**
	8	30 209 966	30 206 002	30 265 120	**90 681 089**
المجموع		**802 252 703**	**818 759 765**	**828 071 264**	**2 449 083 732**

الجدول 2: التوزيع الإرشادي للتكاليف بحسب حصيلة الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة *(دولار أمريكي)*					
	الحصيلة الاستراتيجية 1 للبرنامج	**الحصيلة الاستراتيجية 2 للبرنامج**	**الحصيلة الاستراتيجية 3 للبرنامج**	**الحصيلة الاستراتيجية 4 للبرنامج**	**المجموع**
	الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة	**الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة**	**الحصيلة 3 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة**	**الحصيلة 4 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة**	
مجال التركيز	**الاستجابة للأزمات**	**بناء القدرة على الصمود**	**بناء القدرة على الصمود**	**الاستجابة للأزمات**	
التحويلات	1 442 648 780	239 243 631	112 530 369	184 678 286	**1 979 101 066**
التنفيذ	161 133 547	7 876 882	8 852 364	3 696 996	**181 559 789**
تكاليف الدعم المباشرة	107 238 101	16 529 100	8 120 334	12 595 275	**144 482 810**
المجموع الفرعي	**1 711 020 428**	**263 649 613**	**129 503 067**	**200 970 557**	**2 305 143 665**
تكاليف الدعم غير المباشرة	111 216 328	17 137 225	8 417 699	7 168 815	**143 940 067**
المجموع	**1 822 236 756**	**280 786 838**	**137 920 766**	**208 139 372**	**2 449 083 732**

الملحق الرابع

الجدول 3: المستفيدون بحسب السنة				
	2026	2027	2028	المجموع
مجموع المستفيدين (بدون تداخل)	7 417 200	7 422 452	7 581 529	12 351 607

الملحق الخامس

الحصص الغذائية (غرام/شخص/يوم) أو قيمة التحويلات القائمة على النقد (*دولار أمريكي/شخص/يوم*)، بحسب حصيلة الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة والنشاط														
	الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة									الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة			الحصيلة 3 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة	
	النشاط 1							النشاط 2		النشاط 3			النشاط 1	
نوع المستفيدين	الغذاء مقابل الأصول	المساعدة الغذائية الطارئة المستهدفة	المساعدة الغذائية الطارئة المستهدفة	المساعدة الغذائية الطارئة المستهدفة	آلية الاستجابة السريعة	المكملات الوقائية للأطفال دون سن الثانية	المكملات الوقائية للحوامل والمرضعات من النساء والبنات	الوقاية للحوامل والمرضعات من النساء والبنات	دعم الأطفال دون سن خمس سنوات الذين يعانون من سوء التغذية الحاد المعتدل	التغذية المدرسية	التغذية المدرسية الطارئة	الحصص الغذائية المنزلية	الغذاء مقابل الأصول / الغذاء مقابل التدريب	
الطريقة	تحويلات قائمة على النقد	تحويلات قائمة على النقد	عينية	عينية	عينية	عينية	عينية	نقد	عينية	تحويلات قائمة على النقد	عينية	عينية	تحويلات قائمة على النقد	
الحبوب			298									238.1		
البقول			25									16.66		
الزيوت			26.14									17.33		
الملح			4.76											
البسكويت المقوى											100			
التمر				19										
Plumpy Doz						20								
Super Cereal (خليط القمح والصويا المقوى)							100							
المكمل الغذائي Plumpy									100					
الطرود الغذائية المعبأة مسبقا					353									

الحصص الغذائية (غرام/شخص/يوم) أو قيمة التحويلات القائمة على النقد (*دولار أمريكي/شخص/يوم*)، بحسب حصيلة الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة والنشاط														
	الحصيلة 1 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة												الحصيلة 2 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة			الحصيلة 3 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة
	النشاط 1						النشاط 2						النشاط 3			النشاط 1
مجموع السعرات الحرارية / اليوم			1 426		1 865		381	112	535		763		450		1 083	
نسبة السعرات الحرارية من البروتين			10.2		28.14		17.2	3.4	10.5		17.2		11.1		10.6	
التحويلات القائمة على النقد (*دولار أمريكي/شخص/يوم*)	1.10	0.33								0.27				0.35		1.1
عدد أيام الإطعام في السنة	180	240	240	30	60	360	360	360	360	360	360	360	140	140	210	180

الملحق السادس

روابط للموارد التقنية والموارد ذات الصلة

يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات المتعلقة بالجوانب التشغيلية وبالميزانية من خلال بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية.[1]

وستُقدم معلومات محددة لكامل فترة الخطة الاستراتيجية القطرية، وستُحدّث سنويا، وتشمل ما يلي:

أ) طريقة التحويل لكل حصيلة ونشاط في الخطة الاستراتيجية القطرية.

ب) لمحة عامة عن المستفيدين، بحسب الفئة العمرية والجنس وحالة الإقامة، وبيانات عن المستفيدين مصنفة بحسب فئة المستفيدين والجنس وطريقة التحويل لكل حصيلة ونشاط في الخطة الاستراتيجية القطرية؛

ج) توزيع الحصص الغذائية أو التحويلات لكل حصيلة ونشاط في الخطة الاستراتيجية القطرية؛

د) توزيع التحويلات بحسب الطريقة؛

ه) معلومات كمية، بالقيمة بالدولار الأمريكي، لكل حصيلة ونشاط في الخطة الاستراتيجية القطرية، وبحسب عدد الأطنان عند الاقتضاء؛

و) خطة لتحديد الأولويات تعاير خطط التنفيذ بما يتماشى مع الآفاق المتوقعة للموارد.

[1] وفق التكليف بموجب سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية لعام 2016.